

Distr.: General  
29 November 2019  
Arabic  
Original: English



## الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

### تقرير الأمين العام

#### أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً ببيان رئيسة مجلس الأمن المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٨ (S/PRST/2018/17)، الذي طلب فيه المجلس إلى مواصلة إطلاعه على أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (المكتب الإقليمي). ويتضمن التقرير تقييماً للتطورات والاتجاهات السياسية والأمنية الرئيسية التي سادت في منطقة وسط أفريقيا منذ صدور تقريره الأخير المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩ (S/2019/430)، وعرضاً لآخر المستجدات في التقدم المحرز في تنفيذ ولاية المكتب الإقليمي فيما يتعلق باستنتاجات الاستعراض الاستراتيجي للمكتب الإقليمي التي رحب بها المجلس في بيانه رئيسه المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ (S/PRST/2019/10). ويتضمن التقرير أيضاً المستجدات المتعلقة بالحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧).

#### ثانياً - التطورات الرئيسية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية

##### ألف - التطورات والاتجاهات السياسية والمتعلقة بالسلام والأمن

٢ - لا يزال الإعداد للانتخابات المقبلة ومعالجة الصعوبات المرتبطة بالانتخابات السابقة يشكلان السمتين البارزتين للمشهد السياسي في وسط إفريقيا. ففي الوقت الذي واجهت فيه عدة بلدان صعوبات في إدارة عمليات نقل السلطة بصورة ديمقراطية وسلمية وذات مصداقية، تعالت أصوات السكان، الذين يغلب عليهم الشباب، أكثر فأكثر للمطالبة بضرورة الإصلاح. وبينما ظلت بعض البلدان تحت على زيادة التكامل الاقتصادي، بما في ذلك حرية تنقل الأشخاص والبضائع في منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، كانت بلدان أخرى متلكئة في خفض الحواجز التي ترى أنّها ضرورية للحفاظ على الأمن الوطني.



٣ - وحققت منطقة وسط أفريقيا إنجازا بارزا مع اعتماد خطة الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي طال انتظارها. ومن المتوقع أن يوقع رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بحلول نهاية عام ٢٠١٩، على حزمة الإصلاحات التي وضعها الوزراء وأقروها في حزيران/يونيه وتموز/يوليه من أجل تحويل أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى مفوضية، وأيضا من أجل دمج مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا بالكامل ضمن الهيكل المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي ٢٦ تموز/يوليه، أعلنت غابون عن تبرعها بمبنى جديد في ليرفيل لكي يكون مقرا للمفوضية الجديدة.

### التطورات والاتجاهات السياسية

٤ - في أنغولا، واصلت إدارة الرئيس جواو لورنسو التركيز على مكافحة الفقر والفساد مع التصدي في الوقت نفسه للدين العام الآخذ في الارتفاع. وفي ١٥ حزيران/يونيه، عقد الحزب الحاكم، الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، مؤتمره الاستثنائي السابع في لواندا، واعتمد خلاله استراتيجيةً للانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠ وصوّت لصالح توسيع لجنته المركزية إلى نحو ٥٠٠ عضو.

٥ - وفي الكاميرون، تصاعد نسق التوترات بشأن الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ عندما اعتُقل أكثر من ٢٨٠ عضوا من حزب الحركة من أجل نهضة الكاميرون المعارض أثناء مظاهرات جرت في ياوندي ودوالا ونكونغسامبا وبافوسام وبانغانغي في ١ و ٨ حزيران/يونيه. وكان من بين المسائل الرئيسية مسألة إجراء الانتخابات البرلمانية التي أُجلت مرتين منذ عام ٢٠١٨. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، أعلنت حكومة سويسرا عن جهودها المبذولة لتيسير حل الأزمة التي يشهدها الشمال الغربي والجنوب الغربي من خلال عملية حوار. وفي غضون ذلك، أعلنت الحكومة، في ٢٦ آب/أغسطس في ياوندي، عن عزمها إعادة فتح المدارس في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي. وردا على ذلك، فرض الانفصاليون إغلاقا جديدا للمنطقتين لمدة ١٦ يوما، مما أدى إلى النزوح بنسق متزايد.

٦ - وفي الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر في ياوندي، ترأس رئيس الوزراء جوزيف ديون نغوتي حوارا وطنيا تم التركيز فيه بالأساس على الأزمة في الشمال الغربي والجنوب الغربي. وحضر الحوار مشاركون من مختلف قطاعات المجتمع الكاميروني. ولم يشارك في الحوار الزعماء الانفصاليون ولا أعضاء الحزب المعارض الذي ينتمي إليه المرشح السابق للرئاسة موريس كامتو، حيث كان بعضهم قيد الاعتقال في ذلك الوقت. وقد تخلّى بعض قادة المعارضة عن عملية الحوار، ورفضوا النتائج التي توصلت إليها. وكان من بين الاستنتاجات التي خلص إليها الحوار الوطني التوصية بمنح وضع خاص لمنطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي، وإنشاء مجالس إقليمية. ومن النتائج الأخرى التي توصل إليها الحوار السماح بازدواجية الجنسية، وتمثيل المغتربين في الجمعية الوطنية، واتخاذ تدابير لتعزيز الثنائية اللغوية، وتعيين وسطاء للتحاور مع المتشددين من المغتربين. وتعهّد رئيس الوزراء بإعادة فتح المدارس، وضمان استئناف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وعودة اللاجئين والمشردين داخليا. وقُدّمت هذه التوصيات إلى الرئيس بول بيا لكي ينظر فيها. ولم يُعلن، حتى تاريخه، عن اتخاذ أي قرار رسمي بشأنها.

٧ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، وضع السيد بيا حدا للإجراءات القانونية المتخذة ضد ٣٣٣ شخصا محتجزا لأسباب تتصل بالأزمة في المنطقتين. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أمرت محكمة

عسكرية، بطلب من الرئيس، بإطلاق سراح السيد كامتو و ١٠٢ آخرين من أعضاء الحركة من أجل نفضة الكاميرون. ومنذ ذلك الحين، منعت السلطات ثلاث تجمعات عامة لمؤيدي السيد كامتو. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع السيد بيا مرسوما يدعو إلى إجراء انتخابات تشريعية وبلدية في ٩ شباط/فبراير ٢٠٢٠.

٨ - وفي تشاد، شكلت الحالة الأمنية مصدر قلق متزايد. ففي مواجهة الفوضى المستمرة في أجزاء من الشمال وتساعد العنف القبلي في الشرق، أعلن مجلس الوزراء حالة الطوارئ في مقاطعة تيبستي الشمالية وفي مقاطعتي وّادي وسيلا الشرقيتين في ١٩ آب/أغسطس. وفي ٢١ آب/أغسطس، أعلنت الحكومة إغلاق حدود البلد المشتركة مع كل من جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وليبيا، وتركت عددا قليلا من نقاط العبور الرسمية مفتوحة على طول كل من هذه الحدود. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، مدد المجلس الوطني حالة الطوارئ في المقاطعات الثلاث حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، وقّعت قوات الأمن الحكومية اتفاقا مع لجنة ميسكي للدفاع الذاتي وذلك في محاولة لإنهاء القتال الذي اندلع في تيبستي قبل عدة أسابيع.

٩ - وتواصل التقدم المحرز نحو إجراء الانتخابات التشريعية والمحلية في تشاد التي أُجّلت مرارا منذ عام ٢٠١٥. وفي ٣ تموز/يوليه، أقرت الجمعية الوطنية قانونا انتخابيا جديدا يتوافق مع قانون ٢٠١٨ بشأن تكافؤ الجنسين. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، عين الرئيس إدريس ديبي إيتنو مكتبا تنفيذيا جديدا للمجلس الوطني للحوار السياسي، الذي شرع في تنقيح قانون الانتخابات من أجل تقصير المهل القانونية بحيث يتسنى إجراء الانتخابات قبل نهاية عام ٢٠١٩، وذلك بناء على طلب الحكومة. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات أن الانتخابات التشريعية ستُجرى على الأرجح في الربع الأول من عام ٢٠٢٠.

١٠ - وفي الكونغو، أُحرز بعض التقدم نحو إقامة حوار سياسي جامع. فمنذ ٩ تشرين الأول/أكتوبر، يتشاور مجلس الحوار الوطني مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الأحزاب السياسية والجماعات الدينية والمجتمع المدني والمنظمات المهنية، تحضيرا لحوار من المقرر عقده خلال عام ٢٠٢٠. وتواصل إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في عام ٢٠١٧ بين الحكومة وميليشيات النينجا، بقيادة فريديريك بينتسامو، المعروف أيضا باسم القس نتومي. لكن لم يُشرع بعد في تنفيذ مرحلة إعادة الإدماج الحاسمة من مراحل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي يدعمه صندوق بناء السلام. والسبب في ذلك إلى حد كبير هو عدم تقديم الحكومة لمساهمتها المالية البالغة ٤ ملايين دولار، التي كان من المتوقع أن تؤدي إلى تدفق دعم الجهات المانحة.

١١ - وفي غابون، استأنف الرئيس علي بونغو أونديمبا تدريجياً مهامه بعد إصابته بمرض في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وفي ١٠ حزيران/يونيه، عين حكومة أصغر حجما يقودها رئيس وزراء وتتكون من ٢٨ وزيرا ونائب وزير. وأنشئ منصب وزاري جديد معني بتعزيز الحكم الرشيد. وأدى تعديل وزاري في ٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى توسيع عدد وزراء الحكومة إلى ٣١ وزيرا. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، نُصبت المحكمة الدستورية. ومُدّدت فترة تعيين رئيس هذه المحكمة ومعظم قضاتها إلى تسع سنوات، وذلك عملا بأحكام دستور عام ٢٠١٨.

١٢ - وفي ساو تومي وبرينسيبي، ازدادت التوترات السياسية بين الأحزاب وداخله، مع حدوث انشقاق في قيادة الحزب الحاكم، حزب العمل الديمقراطي المستقل، ومع تزايد التوترات داخل الائتلاف الحاكم. وأدى استمرار نقص الوقود وانقطاع التيار الكهربائي إلى زيادة في عدد المظاهرات وأعمال التخريب والعنف والفتنة. وفي مسعى لإبداء التزام بالاستقرار المؤسسي والسياسي، عقدت الحكومة اجتماعاً رفيع المستوى في ١٧ أيلول/سبتمبر تعهد خلاله الرئيس إفاريسستو دو إسبيريتو سانتو كارفاله، ورئيس الوزراء خورخي لوبيز بوم جيسوس، ورئيس الجمعية الوطنية ديلفيم سانتياغو داس نيفيس بالحفاظ على الاستقرار المؤسسي والسياسي للبلد واتفقوا على وضع استراتيجية لتحديث قطاع العدل.

١٣ - وفي ١٦ تموز/يوليه، أيدت غينيا الاستوائية إلغاء شرط الحصول على تأشيرة الدخول لمواطني بلدان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وفقاً لاتفاق الجماعة الاقتصادية لعام ٢٠١٣ بشأن حرية الحركة في وسط أفريقيا. وكانت الكونغو وغابون آخر دولتين تصادقان على الاتفاق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

١٤ - وفي ١٦ آب/أغسطس، فتد وزير غينيا الاستوائية للخارجية والتعاون الدولي لعننا الشائعات القائلة بأن هذا البلد يبني جداراً على طول حدوده مع الكاميرون، والتي دفعت بقائد الجيش الكاميروني إلى التحذير من أي تعدي غير مشروع على أراضي الكاميرون. وفي تموز/يوليه، صدقت غابون على اتفاق خاص يقضي بتسوية نزاعها الحدودي مع غينيا الاستوائية من خلال اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

١٥ - وفي ١٢ تموز/يوليه، عقدت أنغولا في لواندا قمة رابعة مع رؤساء جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأوغندا. وفي بيان مشترك، جدد الرؤساء التزامهم بالحوار من أجل التعاون الاقتصادي والسياسي وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وفي ٢١ آب/أغسطس، وبتيسير من رئيسي أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقع رئيسا رواندا وأوغندا، في لواندا، على مذكرة تفاهم هدفها تطبيع العلاقات. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، عقدت اللجنة الوزارية التي شكلت لتنفيذ مذكرة التفاهم اجتماعها الأول في كيغالي، مما أسفر عن إصدار بيان مشترك يوضح عدة تدابير من أجل الدفع قدماً بالعملية.

## التطورات والاتجاهات الأمنية

### جماعة بوكو حرام/حوض بحيرة تشاد

١٦ - تواصلت الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام على الأهداف المدنية والعسكرية في منطقة أقصى الشمال من الكاميرون وفي مقاطعة البحيرة في تشاد. ففي الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، وردت تقارير تفيد بوقوع ١٣٠ حادثة أمنية تورطت فيها جماعة بوكو حرام في الكاميرون وأدت إلى مقتل ٩٨ مدنياً، ووقوع ٢٥ حادثة في تشاد أدت إلى مقتل ٢٢ مدنياً. وفرضت حكومة تشاد مجدداً تدابير أمنية تشمل فرض حظرٍ على صيد الأسماك في المناطق الحدودية وإغلاق أسواقها. وفي ١٠ حزيران/يونيه، أدى قتال عنيف بالقرب من منشأة عسكرية في داراك بالكاميرون إلى مقتل أكثر من ١٥ جندياً كاميرونياً. وفي ٢١ حزيران/يونيه، أدت اشتباكات بالقرب من نغوبوا في مقاطعة البحيرة في تشاد إلى مقتل ١١ جندياً تشادياً، بينهم ثلاثة ضباط. وأكدت السلطات مقتل ٢٦ من مقاتلي بوكو حرام. وفي ١٣ آب/أغسطس، قتلت انتحارية ستة أشخاص، من بينهم جندي واحد، في المنطقة نفسها. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، وردت تقارير تفيد بأن جماعة بوكو حرام قد شنت هجوماً على موقع عسكري في سورام بالقرب من فوتوكول بالكاميرون، مما أسفر عن مقتل ستة جنود

وإصابة تسعة آخرين بجروح. وتزايد استخدام الألغام الأرضية في شن الهجمات. ففي ١٧ أيلول/سبتمبر، قُتل جندي تشادي عندما داست مركبته على لغم زُرع على الطريق بالقرب من بحيرة كايجا كيندجريا في مقاطعة البحيرة.

#### جيش الرب للمقاومة

١٧ - واصل جيش الرب للمقاومة ارتكاب تجاوزات ضد المدنيين واختطاف الأطفال الذين يُحتجزون في كثير من الأحيان لفترات أطول من فترات احتجاز الكبار ومُجبرون على الزواج من المقاتلين. وكثيراً ما كان الكبار يُحتطفون من أجل تكليفهم بنقل البضائع والقيام بأعمال خطرة وشاقة قبل أن يُفرج عنهم أو يجدوا فرصة للهروب. وحافظت جماعات جيش الرب للمقاومة على قدرة عالية على التنقل داخل المنطقة دون الإقليمية. وأفادت المنظمة غير الحكومية "Invisible Children" (الأطفال غير المرئيين) أنه في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، اختطف جيش الرب للمقاومة ١٧٢ شخصاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمن فيهم ٢٩ طفلاً، واختطف ٣٧ شخصاً في جمهورية أفريقيا الوسطى، من بينهم ثمانية أطفال.

#### الأمن البحري في خليج غينيا

١٨ - ظلّت الجرائم البحرية في وسط أفريقيا، ولا سيما القرصنة، عقبة رئيسية تعترض الأمن والتنمية المستدامة في الاقتصادات الساحلية. وعلى الرغم من أن العدد الإجمالي للهجمات في جميع أنحاء العالم قد سجّل انخفاضاً طفيفاً خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٩، فإنّ المكتب البحري الدولي أفاد بأن أعمال الاختطاف واحتجاز الرهائن في خليج غينيا أصبحت تمثل أكثر من ٨٠ في المائة من الحوادث في جميع أنحاء العالم. وتبين أن لدى الجماعات المسلحة في البحر قدرة أفضل على تنفيذ عملياتها بعيداً عن الساحل بمستويات عالية من المهارات التقنية. وغالباً ما كانت الهجمات تركز على الاختطاف طلباً للهدية، مما يشير إلى تزايد الارتباط بالجريمة المنظمة. وكان القضاء يتصدى للجرائم المرتكبة في البحر بشكل نادر وغالباً من دون توثيق.

#### الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والموارد الطبيعية

١٩ - استمرت الحالة الأمنية داخل المنطقة دون الإقليمية في التأثر بالاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية وغيره من أشكال الجرائم البيئية. وعلى الرغم من وجود كم هائل من الأدلة على أن الاتجار بالموارد الطبيعية يسهم في تمويل الجماعات المسلحة، فإنّ التنافس على التحكم في هذه الموارد تسبب أيضاً في تفاقم التوترات بين المجتمعات الريفية والرعاة الرحل.

٢٠ - وفي ١٧ تموز/يوليه، اعتمد المجلس الأعلى للقضاء في غابون قوانين جديدة للإجراءات الجنائية أسفرت، في جملة أمور، عن زيادة كبيرة في العقوبات على الجرائم البيئية، ولا سيما تلك المتعلقة بالاتجار بالأحياء البرية والمعادن، وإلى حد ما، تلك المتعلقة بالصناعة الحرجية.

#### آثار تغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية على الاستقرار في وسط أفريقيا

٢١ - أوردت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، في أحدث تقرير لها، توقعات بأن منطقة وسط أفريقيا ستشهد انخفاضاً في طول الفترات الرطبة وارتفاعاً طفيفاً في فترات الأمطار الغزيرة، وقد يفضي

ذلك إلى زيادة في خطر وقوع الفيضانات أكثر مما كان متوقفاً. وفي الوقت نفسه، توقّعت الهيئة أن يشهد الجفاف في حوض نهر الكونغو. ومن شأن التغيرات في نسق سقوط الأمطار وزيادة وقوع الظواهر الجوية القصوى أن تتسبب في الإضرار بالزراعات من خلال إتلاف المحاصيل وتقليص إنتاج الأغذية. وقد يؤثر ذلك في نهاية المطاف تأثيراً سلبياً على الأمن الغذائي والصحة البشرية، مما قد يؤدي إلى تقويض الاستقرار والجهود الإنسانية في المنطقة.

٢٢ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر، اعتمد اجتماع وزاري استثنائي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عُقد في برازافيل موقفاً مشتركاً دون إقليمي بشأن مساهمات غابات وسط أفريقيا في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ. وجدّدت الحكومات التزامها الجماعي بالحد من المخاطر التي تحقّق بثاني أكبر الغابات المطيرة في العالم، إلى جانب السعي إلى تعبئة مزيد من الدعم العالمي للمنطقة دون الإقليمية. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، قدم رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيليكس تشيسيكيدى، الموقف الموحد للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بمناسبة قمة العمل المناخي التي عقدت في نيويورك. وعلى هامش المؤتمر، وقعت غابون والنرويج اتفاقاً التزمنا بموجبه بتخصيص مبلغ قد يصل إلى ١٥٠ مليون دولار لمبادرة غابات أفريقيا الوسطى على مدى السنوات الـ ١٠ المقبلة. وبموجب هذا الاتفاق، أصبحت غابون أول بلد يتلقى "مدفوعات قائمة على النتائج" لجهود منع إزالة الغابات وتدهور الأراضي وذلك بهدف الإسهام في امتصاص الغابات طبيعياً لثاني أكسيد الكربون. وتعهدت ألمانيا وجمهورية كوريا أيضاً بتخصيص ٣٣ مليون دولار ومليوني دولار، على التوالي، لهذه المبادرة. وفي ٣ أيلول/سبتمبر في باريس، وخلال زيارة قام بها رئيس الكونغو، دينيس ساسو نغيسو، وقع رئيس فرنسا، إيمانويل ماكرون، بصفته رئيس المجلس التنفيذي للمبادرة، مذكرة أعلن فيها عن تخصيص مبلغ ٦٥ مليون دولار لحفظ الغابات المطيرة في الكونغو.

## باء - التطورات على الصعيد الإنساني

٢٣ - أدى تصاعد العنف وانعدام الأمن في الكاميرون إلى وصول الاحتياجات الإنسانية إلى أعلى مستوى لها حتى الآن. فقد أصبح حوالي ٤,٣ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة في حالات الطوارئ - وهو ما يعادل زيادة بنسبة ٣٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٨. وتتسبب نقاط التفشي التي أنشأها كل من قوات الأمن والجهات المسلحة من غير الدول في صعوبة وصول الجهات الفاعلة من مجال العمل الإنساني إلى السكان. ويُحدث العنف وانعدام الأمن آثاراً مأساوية على حياة المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال. وقد أسهم تدهور الحالة الاقتصادية والأمنية في ارتفاع معدلات الاعتداء والاستغلال الجنسيين وغير ذلك من أشكال العنف الجنساني. واستمرت الشواغل المتعلقة بحماية المراهقين والشباب من الرجال، ومنها ما يتعلق بأعمال القتل والاختطاف والاحتجاز التعسفي والتجنيد القسري. وفي منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي، لا زال العنف يؤثر على ١,٣ مليون شخص، بمن فيهم أكثر من ٧٠٠.٠٠٠ شخص طُردوا من منازلهم. وظل القتال المسلح وانعدام الأمن في المنطقتين يشكّلان العائق الرئيسي أمام تقديم المساعدة وعقبة أمام المحتاجين في الوصول إلى المناطق التي يمكنهم الحصول فيها على المعونة. واستمرت الهجمات على البنى التحتية للصحة والعاملين فيها، وعلى المدارس والمدرسين والوالدين والأطفال. وانقطع أكثر من ٨٥٥.٠٠٠ طفل - حوالي ٩ أطفال من أصل ١٠ - عن الدراسة لمدة ثلاث سنوات في المنطقتين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، ظلت نسبة ٩٠ في المائة من المدارس الابتدائية العامة و ٧٧ في المائة من المدارس الثانوية العامة مغلقة أو غير عاملة. وفي تموز/يوليه، تم الإبلاغ عن ٧٨٥ حالة عنف جنساني، بما في ذلك ٧٤ حالة اغتصاب، في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي. ولا يزال الكاميرون

يستضيف حوالي ٢٧٢ ٠٠٠ من اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى، وأغلبهم يعيشون داخل المجتمعات المحلية المضيفة. وظل النداء من أجل تقديم المعونة الإنسانية إلى الكاميرون أحد النداءات الإنسانية الأقل تمويلاً في أفريقيا، إذ لم يحصل، بحلول تشرين الثاني/نوفمبر، إلا على ٤١ في المائة من مبلغ ٢٩٩ مليون دولار المطلوب لمساعدة ٢,٣ مليون شخص.

٢٤ - وفي تشاد، استمر تدهور الحالة الإنسانية بسبب حالات الطوارئ المتعددة الأبعاد في عدة أنحاء من البلد. ونتيجة للتشريد وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وكذا حالات الطوارئ الصحية، كان هناك ٤,٣ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة والدعم للحصول على سبل عيشهم. واستمرت تشاد تستضيف أكثر من ٣٣٠ ٧٠٠ لاجئ من السودان وأكثر من ١٠٠ ٩٤ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى. ويعاني أكثر من ٢٠٠ ١٧٠ من التشاديين من التشريد داخلياً بسبب أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة، وهو رقم يمثل زيادة مقارنة بالرقم المسجل في نيسان/أبريل ٢٠١٩ وقدره ١٣٣ ٠٠٠ مشرد داخلياً. وبالإضافة إلى وباء الحصبة الذي أصاب حتى الآن ٣٣٠ ٢٤ شخص، وأدى إلى مقتل ٢٤١ شخصاً في الفترة الفاصلة بين كانون الثاني/يناير ومنتصف أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، تم الإعلان في آب/أغسطس عن تفشي وباء الكوليرا في الجنوب الغربي من البلد. ولا يزال تمويل الأنشطة الإنسانية هزياً، حيث لم يتم الحصول، بحلول تشرين الثاني/نوفمبر، إلا على ما يزيد بقليل عن ٤٩ في المائة من مبلغ ٤٧٦,٦ مليون دولار المطلوب لتقديم المساعدة لمليون شخص.

٢٥ - وفي نهاية أيلول/سبتمبر، قيل إن حوالي ١٤ ٠٠٠ لاجئ غادروا تلقائياً مخيم لوفوا في أنغولا عائدين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد انطلقت هذه المغادرة فيما يبدو على إثر الإعلان عن تحسن الحالة الأمنية في أقاليم كاساي الثلاثة. وشاركت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مناقشات ثلاثية الأطراف مع البلدين المتضررين من أجل وضع آلية تكفل العودة الآمنة والطوعية والكرامة والمستدامة. وقد دخل اتفاق ثلاثي موقع من الحكومتين ومن المفوضية حيز النفاذ في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، ليمهد بذلك الطريق لعمليات العودة الطوعية المنظمة.

٢٦ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، وقعت رواندا مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأفريقي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل الاستقبال المؤقت لمهاجرين أفارقة تم إجلاؤهم من ليبيا، حيث من المتوقع أن يتم في البداية قبول ٥٠٠ لاجئ. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، نقلت رحلتان جويتان إنسانيتان مجموعة أولى تضم ١٨٩ لاجئاً.

### جماعة بوكو حرام/حوض بحيرة تشاد

٢٧ - في منطقة الشمال الأقصى من الكاميرون، تسبب العنف في تشريد أكثر من ٨٥٠ ٢٧٠ شخص منذ بداية الأزمة. واستضافت المنطقة أيضاً أكثر من ٦٠٠ ١٠٨ لاجئ نيجيري. وظل الكاميرون ثاني أكثر البلدان المتضررة بأزمة حوض بحيرة تشاد بعد نيجيريا، حيث بلغ عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية ١,٩ مليون شخص - أو شخص واحد من أصل اثنين من سكان المنطقة، ويمثل ذلك أكثر من ثلث مجموع القضايا الإنسانية في البلد في عام ٢٠١٩. وواجه سكان حوض بحيرة تشاد تفشي الأوبئة، بما في ذلك الكوليرا والحصبة وشلل الأطفال، وخسائر في الأصول والإيرادات الزراعية بسبب الفيضانات الاستثنائية التي حدثت في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر.

٢٨ - وفي تشاد، تسببت طفرة في الهجمات المسلحة وانعدام الأمن في حوض بحيرة تشاد في الدفع بآلاف المدنيين إلى الفرار والبحث عن ملاذ. ومنذ بداية عام ٢٠١٩، أفيد بأن أكثر من ٤٧ ٠٠٠ شخص قد سُردوا في منطقة البحيرة. وشمل ذلك وصول لاجئين من نيجيريا، وعائدين من النيجر، وأعداد جديدة ممن سُردوا سابقاً من التشاديين الباحثين عن الأمن والمساعدة. وفي سياق العمليات العسكرية الجارية وتزايد عدد الحوادث المبلغ عنها، ظلت حماية المدنيين شاغلاً رئيسياً. وقد تضرر الأطفال بوجه خاص من أعمال العنف الأخيرة، حيث تم إغلاق ٤٩ مدرسة مؤقتاً في منطقة البحيرة في عام ٢٠١٩ بسبب انعدام الأمن، مما أثر على ١٢ ٠٠٠ طالب. وتم التعرف على عشرين طفلاً من الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، وتسجيلهم في برنامج لإعادة الإدماج تنفذه منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاؤها.

### جيم - الاتجاهات في مجال حقوق الإنسان

٢٩ - في الكاميرون، استمرت منظمات المجتمع المدني ومراقبو حقوق الإنسان الوطنيون والدوليون والجماعات العاملة في المجال الإنساني في إدانة العنف والتجاوزات الناجمة عن الأزمة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي. وقام فريق تقني تابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة إلى الكاميرون في الفترة من ٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر، حيث تبين له وجود انتهاكات وتجاوزات خطيرة ومستمرة لحقوق الإنسان في كلتا المنطقتين، تُنسب على السواء إلى قوات الأمن الحكومية وإلى الانفصاليين المسلحين. وتلقت المفوضية ادعاءات بحدوث أعمال قتل غير مشروع، واعتصابات، واعتصابات جماعية، وتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وعمليات اختطاف طلباً للقدية، وانتهاك للحق في حرية التعبير وفي التجمع السلمي، والتشريد القسري، وتدمير الممتلكات، والهجوم على المدارس والمرافق الطبية، والاحتجاز التعسفي. وقد كان هناك قلق إزاء الإفلات من العقاب.

٣٠ - وفي ٢٤ حزيران/يونيه، أعلنت وزارة الدفاع في الكاميرون أن محكمة عسكرية ستحاكم في تموز/يوليه ٢٠١٨ سبعة جنود بتهمة ارتكاب أعمال قتل خارج اختصاص القضاء في منطقة الشمال الأقصى. وقد أُرجمت المحاكمة عدة مرات، لكنها بدأت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، عندما قدم المتهمون إقرارات بالبراءة أمام محكمة عسكرية. وفي ٢٢ و٢٥ تموز/يوليه، تباعاً، اندلعت أعمال شغب في سجنين في ياوندي وبويا، وأفادت التقارير بأن الأمر يتعلق بعدة مئات من الأفراد المحتجزين في إطار علاقتهم بالأزمة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، تابعت المحاكم ١٥ شخصاً وأدانتهم بتهمة المشاركة في أعمال الشغب. وفي ٢٠ آب/أغسطس، أصدرت المحاكم العسكرية في حق ١٠ من قيادات الحركة الانفصالية أحكاماً بالسجن مدى الحياة وبدفع أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ دولار كتعويضات. وفي ٢٦ آب/أغسطس، استأنفت هذه القيادات الأحكام التي صدرت ضدها.

٣١ - وفي ١٩ تموز/يوليه، أنشأت حكومة الكاميرون لجنة حقوق الإنسان لتحل محل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات. وتشمل مهام اللجنة الجديدة تعزيز وحماية حقوق الإنسان ومنع التعذيب. وينص القانون على أن تشكل المرأة نسبة ٣٠ في المائة من المفوضين الذين حُفض عددهم من ٣٠ إلى ١٥. وكُلفت اللجنة أيضاً بالعمل بوصفها الآلية الوطنية للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٣٢ - واستمرت أعمال القتل والخطف وتدمير الممتلكات على أيدي بوكو حرام في منطقة أقصى الشمال من الكاميرون ومقاطعة البحيرة في تشاد. وفي ٢٧ آب/أغسطس، أصدرت محكمة جنائية خاصة

في تشاد أحكاما بالسجن تتراوح بين ١٠ إلى ٢٠ سنة على ٩٧ شخصا متهمين بالإرهاب، وتجنيد الأطفال، والتآمر مع جماعة بوكو حرام. وبُرأت المحكمة ساحة عشرة كبار وقاصر واحد. وتضمنت المحاكمة عدة مئات من الأشخاص المحتجزين، منهم أكثر من ٢٤٠ من أعضاء جماعة متمردي اتحاد قوى المقاومة، وجرت في سجن كورو تورو النائي الشديد الحراسة.

٣٣ - وفي تشاد، أكدت الحكومة تعيين ١١ عضوا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الجديدة. وقدم فريق الأمم المتحدة القطري في تشاد الدعم إلى اللجنة.

٣٤ - وفي ٢ تموز/يوليه، أنشأت حكومة غينيا الاستوائية لجنة خاصة للبدء في العمل بشأن التشريعات التي تجرم التعرض للآداب والأخلاق وممارسة البغاء والمتلية الجنسية. وفي ٥ تموز/يوليه، قامت وزارة الداخلية والمؤسسات المحلية بكل مركز الدراسات والمبادرات التنموية، المنظمة غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وذلك بتهمة الاضطلاع بأنشطة سياسية. وفي الفترة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٨ أيلول/سبتمبر، احتجزت السلطات في باتا اثنين من الصحفيين لقيامهم ببث مقابلة مع قاضي أوقفته المحكمة العليا عن العمل.

٣٥ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير إلقاء القبض على عدد من الشخصيات المعارضة البارزة في غابون، الذين تم احتجازهم لفترة وجيزة بسبب إدلائهم بتصريحات عامة تشكك في الحالة الصحية للرئيس. وأصدرت الهيئة العليا للإعلام قرارات عديدة بتعليق العمل في مؤسسات إعلامية وذلك بسبب عدم الامتثال للنظم المالية والإدارية للمذيعين. وفي ٥ تموز/يوليه، سنّت الجمعية الوطنية قانونا جنائيا جديدا ينص على أن العلاقات الجنسية المثلية تشكل جريمة أخلاقية.

## دال - الاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية

٣٦ - وفقا لدراسة قدمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مالابو في ٢٥ أيلول/سبتمبر على هامش الدورة الخامسة والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء المعنيين بوسط أفريقيا، لا تزال المنطقة دون الإقليمية تفتقر إلى التنوع بدرجة كبيرة وهي تركز كليا تقريبا على قطاع الصناعات الاستخراجية. وعلى الرغم من أن منطقة وسط أفريقيا تمتلك حصة سوقية كبيرة تتجاوز ١٨٧ مليون شخص ولديها موارد طبيعية متنوعة في مجالات التعدين والزراعة والغابات والسياحة والطاقة، فإنها لا تزال تواجه تحديات في اجتذاب المستثمرين الدوليين. وقد تفاقم هذا الوضع بفعل ضعف التكامل الإقليمي والاعتماد على تصدير المواد الخام لتحقيق النمو، مما ترك المنطقة دون الإقليمية عرضة للصدمات.

٣٧ - وفي ١١ تموز/يوليه، وبعد عامين من المحادثات، وافق صندوق النقد الدولي على تقديم حزمة بثلاث سنوات لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي تبلغ قيمتها نحو ٤٥٠ مليون دولار للكونغو. وكان من المتوقع أن تؤدي هذه الحزمة إلى الحصول على تمويل مشترك تصل قيمته إلى ١,٣ مليار دولار مقدمة من الشركاء الدوليين. وقُدرت الديون الخارجية والداخلية للبلد بمبلغ ٩,٥ بلايين دولار. ووفقا لصندوق النقد الدولي، بدأت بوادر تحسن الاقتصاد الكونغولي في الظهور لأول مرة منذ بداية الركود قبل ثلاث سنوات، ولكنّ الصندوق قدم جملة توصيات منها بذل المزيد من الجهود في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وفي الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر، استضاف الرئيس المنتدئ الخامس للاستثمار في أفريقيا في برازافيل، وذلك بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي بين الصين وأفريقيا.

- ٣٨ - واستمرت غابون في اتخاذ ترتيبات مالية في إطار تسهيل الصندوق الممدد لصندوق النقد الدولي. ووفقا لصندوق النقد الدولي، سجل اقتصاد البلد استقرارا إلى حد كبير، إلا أن النمو لا يزال بطيئا ولا تزال مواطن الضعف قائمة، فيما يعيش ما يقرب من ثلث السكان تحت خط الفقر. ولا يزال التحدي الاقتصادي الرئيسي يتمثل في استئناف النمو الموجه نحو التنمية. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أعلن رئيس الوزراء عن استثمارات جديدة في مجالي التدريب والتطوير المهني لتعزيز القطاع الزراعي في البلد.
- ٣٩ - وفي ١٣ حزيران/يونيه، وافق صندوق النقد الدولي على تسهيل ائتماني ممدد لأنغولا، مما يؤكد أن الحكومة أبدت التزامها القوي بالإصلاح المالي على الرغم من البيئة الخارجية الضعيفة والمتقلبة.
- ٤٠ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وافق صندوق النقد الدولي على ترتيب في إطار تسهيل ائتماني ممدد قيمته ١٨,٢ مليون دولار لسان تومي وبرينسيبي. وبفضل هذا البرنامج، سيتسنى للبنك الدولي أيضا أن يقدم دعمه أيضا للميزانية، ليتم بذلك تجنب أزمة مالية حادة ناجمة عن انخفاض الإيرادات وارتفاع مستويات الديون. واقترن البرنامج بتدابير إصلاحية مهمة، منها الإلغاء التدريجي لدعم الوقود.

### ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

#### ألف - المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة

##### الكاميرون

- ٤١ - واصل ممثلي الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا الدعوة على نطاق واسع في الكاميرون ولدى الشركاء الإقليميين والدوليين من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي وذلك من خلال الحوار الشامل للجميع. وعقد في الفترة من ٣ إلى ٧ أيلول/سبتمبر اجتماعات مع رئيس الوزراء وغيره من المسؤولين الحكوميين في ياوندي، فضلا عن الشركاء الدوليين المعنيين لمناقشة حالة مبادرات الحوار. ودعا إلى تعزيز الحوار مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وأيضا إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة ولتحقيق المصالحة. كما أكد للشركاء الوطنيين دعم الأمم المتحدة لجهود الحوار ولثنائية اللغة والتعددية الثقافية واللامركزية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بسبل منها صندوق بناء السلام وذلك بعد أن قمتُ في تموز/يوليه باختيار الكاميرون كبلد مؤهل للحصول على تمويل من الصندوق. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أصدر ممثلي الخاص بيانا عاما يحث فيه جميع الكاميرونيين في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي على دعم الحق الأساسي في التعليم وضمان تهيئة ظروف آمنة لعودة الأطفال إلى المدارس.

##### جمهورية أفريقيا الوسطى

- ٤٢ - واصل المكتب الإقليمي الدعوة بقوة لدى بلدان المنطقة دون الإقليمية من أجل دعم الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. واجتمع ممثلي الخاص مع القيادات السياسية في نجامينا في أيلول/سبتمبر، وحث حكومة تشاد على استئناف عقد اجتماعات اللجنة الثنائية المشتركة مع جمهورية أفريقيا الوسطى لمناقشة المسائل الحاسمة، لا سيما في مجال إدارة الحدود. وأسهم استمرار الدعوة في استئناف اجتماعات اللجنة المشتركة بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو في ٦ آب/أغسطس. وأثناء وجوده في نجامينا، في ١٢ أيلول/سبتمبر، قدم ممثلي الخاص إحاطة لاجتماع لجنة

مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى وذلك عن طريق الاتصال بالفيديو، وعرض معلومات مستكملة عن التقدم المحرز صوب تحديد الأسلحة وتنفيذ الجزاءات في المنطقة دون الإقليمية.

#### تشاد

٤٣ - في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر، اجتمع ممثلي الخاص مع الرئيس وغيره من كبار المسؤولين في نجامينا للدعوة إلى وضع الصيغة النهائية لعملية الإصلاح المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وناقش أيضا التقدم الذي أحرزه البلد صوب تنظيم الانتخابات التشريعية في ظل الظروف الأمنية الصعبة فضلا عن الدور الإقليمي الذي تضطلع به تشاد في دعم عملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي مكافحة جماعة بوكو حرام.

#### الكونغو

٤٤ - في الفترة من ١٧ إلى ٢٣ حزيران/يونيه، قام فريق عمل تابع للمكتب الإقليمي بزيارة برازافيل لمتابعة تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠١٧ في منطقة بول بين الحكومة وميليشيات نينجا بقيادة القس نتومي. وناقش الفريق أيضا الجهود الرامية إلى الدخول في حوار سياسي ومعالجة حالة حقوق الإنسان.

٤٥ - وفي ٩ تموز/يوليه في برازافيل، شارك المكتب الإقليمي في التنصيب الرسمي للأمانة الدائمة لمجلس الحوار الوطني الذي أنشئ بموجب دستور عام ٢٠١٥ ليضطلع بدور مهم في حشد الدعم للحوار السياسي الشامل. وفي إطار مشروع ممول من صندوق بناء السلام لدعم تحقيق الاستقرار في منطقة بول، قدم المكتب الإقليمي الدعم في مجال بناء القدرات لفائدة المجلس.

٤٦ - وفي الفترة من ٨ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع ممثلي الخاص مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين في برازافيل، بما في ذلك الأمانة الدائمة لمجلس الحوار الوطني، والمفوض السامي لإعادة إدماج المقاتلين السابقين، وغير ذلك من الزعماء السياسيين. وأعرب عن ترحيبه بالمشاورات الجارية بين المجلس وأصحاب المصلحة الوطنيين في إطار التحضير للحوار، وشجع الزعماء السياسيين، ولا سيما من المعارضة، على المشاركة في هذه الجهود قبل الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في عام ٢٠٢١. وكرر نداءه إلى الحكومة لصرف المساهمة التي تعهدت بها لصالح جهود تسريح المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم.

#### غينيا الاستوائية

٤٧ - أرسل المكتب الإقليمي بعثة عمل إلى مالابو في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر لعقد اجتماعات مع السلطات الوطنية والتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. وبالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، نظم المكتب الإقليمي أيضا أنشطة من أجل مساعدة الحكومة على التعجيل بوضع إطار لتنفيذ اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها (المعروفة باتفاقية كينشاسا) وذلك بسبل منها استضافة حلقة عمل

للخبراء في مجال تحديد الأسلحة من المنطقة دون الإقليمية في مالابو في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر (انظر الفرع ثالثا - باء).

### غابون

٤٨ - ظل ممثلي الخاص على اتصال وثيق مع الشخصيات المؤثرة في غابون من مختلف الانتماءات السياسية، حيث شجعهم على الحفاظ على الاتجاه والرغم عقب الفترة الأخيرة من الغموض على الصعيدين المؤسسي والسياسي. وحثهم أيضا على ممارسة الاعتدال في خطابهم والتماس اللجوء إلى المؤسسات الوطنية المناسبة. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، اجتمع مع رئيس الوزراء وشجع على استئناف الحوار الاجتماعي. وفي ١٧ تموز/يوليه و ٩ أيلول/سبتمبر، التقى المكتب الإقليمي مع وفود من أحد الاتحادات النقابية الوطنية البارزة للحث على إجراء حوار مع رئيس الوزراء.

٤٩ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع ممثلي الخاص مع الرئيس الذي أكد، بصفتها رئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أن مؤتمر القمة الاستثنائي المقبل لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية سيعقد في ليرفيل مع نهاية عام ٢٠١٩ من أجل الاتفاق على عملية إصلاح الجماعة الاقتصادية. وأكد ممثلي الخاص من جديد التزام الأمم المتحدة بدعم تنفيذ الإصلاحات وتعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

٥٠ - وواصل المكتب الإقليمي دعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في توفير التدريب الاستراتيجي لقطاع الأمن. وفي الفترة من ١٧ إلى ٢١ حزيران/يونيه، نظم المكتب الإقليمي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لفائدة أكثر من ٣٠ مسؤولا من قوات الشرطة الوطنية في غابون حلقة عمل حول مسألة حقوق الإنسان والجريمة العابرة للحدود الوطنية. وفي الفترة من ١٦ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر، شارك المكتب الإقليمي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تنظيم حلقة عمل لبناء القدرات على منع الإرهاب ومكافحته حضرها ٣٤ من كبار المسؤولين من مختلف فروع قوات الدفاع الوطني والقوات الأمنية في غابون.

٥١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، وقع المكتب الإقليمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وزارة الداخلية والأمن العامة والهجرة واللامركزية ووزارة العدل في غابون اتفاقا لتنفيذ مشروع وطني مدته ١٨ شهرا لبناء القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، وذلك بتمويل من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ويهدف المشروع إلى تقديم تدريب حول آخر المستجدات في مجال حقوق الإنسان للجنة الوطنية لحقوق الإنسان والوزارات المختصة، ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني الممثلة للنساء والشباب.

### سان تومي وبرينسيبي

٥٢ - قام ممثلي الخاص بزيارة إلى سان تومي في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ليتابع مع السلطات التقدم المحرز نحو تنفيذ التوصيات التي وضعتها بعثة الأمم المتحدة للدعم التقني في آذار/مارس. وقد شارك في ١٧ أيلول/سبتمبر، وتحقيقا لهذه الغاية، في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن قطاع العدل (انظر الفقرة ١٢). وحظي الاجتماع الذي انبثق عن توصيات بعثة الدعم بتأييد فريق الأمم المتحدة

القطري، واستجاب بذلك لطلب الحكومة الحصول على المساعدة من الأمم المتحدة من أجل النهوض بالإصلاحات الديمقراطية والقضائية.

## باء - الدعم المقدم لمبادرات الأمم المتحدة وللمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن

### لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

٥٣ - في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قام مكتب لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا بزيارة نجامينا وبول في تشاد من أجل تقييم الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد، ولا سيما آثار تغير المناخ وتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية من أجل تحقيق الاستقرار والتعافي وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة في منطقة حوض بحيرة تشاد من جماعة بوكو حرام. وعُقد الاجتماع التاسع والأربعين للجنة في لواندا، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

### التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والحكومية الدولية

٥٤ - في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه، استضاف مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في كينغالي اجتماعاً لفريق من الخبراء بشأن المرأة والسلام والأمن، اعتمدت فيه السياسة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وخطة العمل الإقليمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي ٢٨ حزيران/يونيه، أقرت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في اجتماع للوزراء المعنيين بالشؤون الجنسانية وشؤون المرأة خطة العمل الإقليمية. وعين المكتب الإقليمي خبيراً استشارياً لمساعدة الجماعة الاقتصادية على تعبئة الموارد، ضمن أمور أخرى، وذلك في ضوء المؤتمر المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي سيعقد في مالابو في ٢٠٢٠.

٥٥ - وفي الفترة من ١٥ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر، وبناء على طلب أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أرسلت الأمم المتحدة خبيراً من الفريق الاحتياطي لكبار مستشاري الوساطة من أجل دعم الإصلاحات الجارية في دائرة الوساطة والدبلوماسية الوقائية التابعة للجماعة. وعقد الخبير مشاورات مع مختلف أصحاب المصلحة، وأدلى بتعليقات موضوعية على مشروع البروتوكول بشأن السلام والأمن، وقدم توجيهات لكفالة الاتساق العام لعملية الإصلاح.

٥٦ - وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، استضاف المكتب الإقليمي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ليرفيل الاجتماع الافتتاحي للائتلاف الجديد للمجتمع المدني من أجل منع نشوب النزاعات وإحلال السلام والأمن في وسط أفريقيا، الذي هو بمثابة آلية تنسيق إقليمية تهدف إلى إشراك المجتمع المدني في أنشطة منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر. وخلال المشاورات التي عقدت في دوالا، بالكامبيرون، في آذار/مارس مع ممثلي المجتمع المدني من المنطقة، تم الاتفاق على أن تقوم الجماعة الاقتصادية بتولي زمام عملية إنشاء آلية تنسيق إقليمية لمنظمات المجتمع المدني وذلك بالاستفادة من خبرة شبكة غرب أفريقيا لبناء السلام.

٥٧ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر و٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع ممثلي الخاص مع الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمناقشة التقدم المحرز في عملية إصلاح الجماعة والتعاون المشترك، بما في ذلك تنفيذ إعلان لومي بشأن السلام والأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف،

الذي اعتمد في مؤتمر القمة المشترك لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام ٢٠١٨.

### جماعة بوكو حرام

٥٨ - في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه في نيامي، شارك المكتب الإقليمي في المنتدى التشاوري الإقليمي لجماعات المجتمع المدني في منطقة حوض بحيرة تشاد، بدعوة من لجنة حوض بحيرة تشاد والاتحاد الأفريقي، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة مبادرة إدارة الأزمات الفنلندية غير الحكومية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي. وركز المنتدى على إشراك المجتمع المدني في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة، وتحديد سبل التعاون والشراكات وتبادل المعلومات من خلال التعلم من الأقران وتبادل الآراء.

٥٩ - وفي الفترة من ١٦ إلى ١٨ تموز/يوليه، شارك المكتب الإقليمي في الاجتماع الثاني لمنتدى حكام منطقة حوض بحيرة تشاد المعني بالتعاون الإقليمي لتحقيق الاستقرار وبناء السلام والتنمية المستدامة. وقد دعت لجنة حوض بحيرة تشاد إلى عقد هذا الاجتماع بدعم من الاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة إدارة الأزمات. وخلال المنتدى، أطلق البرنامج الإنمائي المرفق الإقليمي تحقيق الاستقرار في بحيرة تشاد بوصفه آلية تمويل التعاون الإقليمي المتعلق بتحقيق الاستقرار والتعافي والقدرة على الصمود. وقدم المكتب الإقليمي عرضاً عن دعم الآليات دون الإقليمية من أجل تعزيز تنسيق الجهود الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف الجارية لتحقيق الاستقرار.

٦٠ - وفي سياق تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الحكومات والمنظمات دون الإقليمية في التصدي لتأثير جماعة بوكو حرام، قام ممثلي الخاص لوسط أفريقيا ومثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، رفقة الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، بزيارة مشتركة رفيعة المستوى إلى نيجيريا في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر من أجل الدعوة للاستراتيجية الإقليمية بقيادة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد. وأجريت زيارات مماثلة إلى تشاد في آذار/مارس ٢٠١٩ وإلى الكاميرون والنيجر في نيسان/أبريل ٢٠١٩.

### الأمن البحري في خليج غينيا

٦١ - أوفد المكتب الإقليمي في الفترة من ٩ إلى ١٢ تموز/يوليه بعثة فنية مشتركة مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل إلى مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، الموجود في ياوندي، وذلك لتقييم حالة الأمن البحري في خليج غينيا. واجتمعت البعثة بمسؤولي المركز والشركاء الخارجيين من البعثات الدبلوماسية، الذين وافقوا على عقد اجتماع سنوي من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل مدته أربع سنوات يركز على الإدارة البحرية والإنفاذ القضائي وتبادل المعلومات وإدارتها، ومن أجل تنسيق الدعم المقدم لهذا البرنامج.

٦٢ - وعقد المكتب الإقليمي في ٣ تشرين الأول/أكتوبر في لواندا اجتماع عمل مع أمانة لجنة خليج غينيا لمناقشة الدورة التاسعة والأربعين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

## الاستراتيجية وخطة العمل الإقليميتين لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا

٦٣ - واصل كل من المكتب الإقليمي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا تنفيذ المشروع المشترك لدعم تنفيذ اتفاقية كينشاسا. وفي حزيران/يونيه، عينت جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية خبراء لتقييم التنفيذ الوطني للاتفاقية. وقدمت استنتاجات الخبراء ضمن سلسلة من حلقات العمل، وجرى تحويلها إلى دليل للتنفيذ. وعُقدت حلقة عمل لبناء القدرات على تناول المسائل القانونية في مالابو في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر، بمشاركة خبراء في مجال تحديد الأسلحة من المنظمات دون الإقليمية والمجتمع المدني والشركاء الخارجيين الآخرين. واعتمدت حلقة العمل توصيات لتعزيز الدعم من أجل تفعيل اللجان الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة وزيادة إشراك المجتمع المدني في تنفيذ الاتفاقية على المستويين الوطني والمحلي.

### الترحال الرعوي والنزاعات بين المزارعين والرعاة

٦٤ - يواصل المكتب الإقليمي دعم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية بهدف اعتماد إطار تنظيمي دون إقليمي بشأن الرعي والترحال الرعوي. وقد وضع خبير استشاري عيّنهُ المكتب الإقليمي مشروعاً أولاً لإطار تنظيمي استند فيه إلى استنتاجات حلقات العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قدّم المكتب الإقليمي الإسناد للجماعة الاقتصادية في عقد حلقة عمل في ليرفيل على مستوى الخبراء من أجل استعراض مشروع الإطار التنظيمي. وحثّ ممثلي الخاص، طوال فترة جهود الدعوة التي بذلها في المنطقة، القادة على الإدماج الكامل لظاهرة الترحال الرعوي العابر للحدود ضمن استراتيجياتهم الأمنية، بما في ذلك من خلال اللجان الثنائية المشتركة بين البلدان ذات الحدود المشتركة.

### الصلة بين الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والموارد الطبيعية وتمويل الجماعات المسلحة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك جيش الرب للمقاومة وجماعة بوكو حرام

٦٥ - شارك المكتب الإقليمي، في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه في ليرفيل، في حلقة عمل بشأن التنفيذ في وسط أفريقيا لاتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهتدة بالانقراض، التي نظمها التجمع البرلماني الغابوني من أجل الحفاظ على الطبيعة بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والوكالة الوطنية للحدائق العامة الوطنية في غابون. وقد شارك برلمانيون من ست من الدول الأعضاء الإحدى عشر في الجماعة الاقتصادية. وقدمت أمانة الاتفاقية لمحة عامة عن الاتفاقية وعن تنفيذها في المنطقة دون الإقليمية، وناقش المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أثر الاتجار غير المشروع على الأمن الإقليمي وضرورة مواصلة استهداف الشبكات الإجرامية.

### جيم - تعزيز اتساق أنشطة الأمم المتحدة وتنسيقها في المنطقة دون الإقليمية

٦٦ - في ١٢ و ١٣ تموز/يوليه في نيروبي، شارك المكتب الإقليمي مع الكيانات الأخرى دون الإقليمية في وضع خطة عمل للاستراتيجية الإقليمية الوقائية الشاملة للقرن الأفريقي. وباعتباره مكتبا إقليميا، أطلع الحاضرين على ما اكتسبه من خبرات وممارسات جيدة وبما واجهه من تحديات، وعلى الدروس المستفادة من التكامل على نطاق المنظومة في وسط أفريقيا.

- ٦٧ - وفي الفترة من ١٨ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر، شارك المكتب الإقليمي في منتدى البلدان الأفريقية من أجل ثقافة السلام في أفريقيا، الذي يعقد كل سنتين، والذي استضافت دورته الأولى حكومة أنغولا والاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وركز المنتدى، الذي حضره مئات المشاركين من أفريقيا وغيرها من المناطق، على التداخل بين الشراكات والثقافة من أجل إشراك الشباب في منع نشوب النزاعات العنيفة. ورعى المكتب الإقليمي مشاركة عشر شباب من أفريقيا الوسطى.
- ٦٨ - وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر في داكار، أطلع ممثلي الخاص فريق الإدارة الإقليمي لليونيسف لغرب ووسط أفريقيا على الحالة السياسية في المنطقة دون الإقليمية وعلى الجهود الوقائية المستمرة.
- ٦٩ - وعلى هامش الجزء الرفيع المستوى من الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، اجتمع ممثلي الخاص مع المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ليماء غبوي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام والمدافعة عن حقوق المرأة، وذلك بغية تنسيق جهود دعم الأمم المتحدة لشبكة القيادات النسائية الأفريقية. وشمل هذا الدعم المبادرات المنفذة بالتنسيق مع حكومة الكاميرون لدعم إشراك المرأة في عملية الحوار الوطني.
- ٧٠ - وفي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، شارك المكتب الإقليمي في الاجتماع التنسيق للوحدات السياسية لمنطقة البحيرات الكبرى وللمستشارين في مجال السلام والتنمية، الذي نظمه في نيروبي مكتب مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى.
- ٧١ - وفي ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المكتب الإقليمي اجتماعا تنسيقيا سنويا في ليرفيل مع وحدات الأمم المتحدة السياسية ومع مستشاري شؤون السلام والتنمية في وسط أفريقيا، وذلك بهدف تعزيز الاتساق في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال وضع تحليل مشترك للمنطقة دون الإقليمية.
- ٧٢ - وواصل المكتب الإقليمي التعاون مع المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا من أجل تعزيز الآليات الوطنية للرصد والرقابة في مجال حقوق الإنسان. وفي ٣٠ تموز/يوليه، أسهم المكتب الإقليمي في حلقة عمل في ليرفيل حضرها مسؤولون غابونيون من وزارة العدل واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومركز الانتخابات وأيضا برلمانيون، وتناولت مسألة تعبئة المجتمع المدني للحوار مع الفئات المهمشة. وبطلب من حكومة غينيا الاستوائية، اضطلع المكتب الإقليمي والمركز دون الإقليمي في الفترة من ١٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ببعثة مشتركة إلى مالابو لدعم الحكومة في إنشاء برنامج وطني لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

## رابعا - الملاحظات والتوصيات

- ٧٣ - أرحب باعتماد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عقد مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء الدول والحكومات قبل نهاية عام ٢٠١٩ للموافقة على حزمة إصلاحاتها المؤسسية. وعملية الإصلاح هي نتيجة للتعاون على الصعيد دون الإقليمي، ولأنشطة الاتصال الواسعة النطاق، وحشد الإرادة السياسية. وأكرر تأكيد التزام الأمم المتحدة المتواصل بدعم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تنفيذ إصلاحاتها.
- ٧٤ - لقد كان قرار رئيس الكاميرون عقد حوار وطني في ياوندي خطوة هامة نحو معالجة مختلف الأزمات التي تواجه البلد. ويجب أن تستمر جهود الحوار مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الجماعات المسلحة والمجتمعات المحلية والشئات وزعماء المعارضة، من أجل معالجة المظالم الأساسية لأولئك

الذين شعروا بالتهميش، والاستجابة لتطلعات السكان. ولا بد من الاستفادة من الزخم الإيجابي الناشئ عن الحوار الوطني لضمان الشمولية في تنفيذ التوصيات ذات الصلة بمشاركة جميع الكاميرونيين، بمن فيهم النساء والشباب والأشخاص الذين يعيشون في الخارج. وسيكون الحوار أيضا أساسيا في التأكد من إجراء انتخابات تشريعية وبلدية شاملة وشفافة في شباط/فبراير ٢٠٢٠. وأكرر تأكيد تشجيعي للسلطات الكاميرونية على مواصلة اتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة والمصالحة فيما يتعلق بالأزمة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي. وأدعو جميع الأطراف إلى نبذ العنف، والاستثمار في العملية السياسية من أجل إحلال السلام الدائم والمصالحة. وأحث السلطات الوطنية على مضاعفة جهودها لمكافحة الإفلات من العقاب، وأدعو جميع الجهات الفاعلة إلى التقيد بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان. وأشجع حكومة الكاميرون على تنفيذ ما التزمت به ضمن سياق الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان من تعهدات بالشروع فورا في إجراءات متابعة التوصيات الصادرة عن بعثة التقييم التقني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر، بما في ذلك ما يتعلق منها بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي.

٧٥ - ويساورني القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في تشاد، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتحديات الأمنية في البلدان المجاورة الرئيسية وفي المنطقة. والوقاية هي أفضل السبل لمعالجة انتشار التطرف العنيف. لذلك، أكرر دعوتي إلى المجتمع الدولي أن يقدم المزيد من الدعم إلى المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ففي تشاد، لا ينبغي، من منظور الحفاظ على السلام، أن تنهض الحكومة بتنفيذ خطتها الإنمائية الاستراتيجية رؤية عام ٢٠٣٠، وأن يقدم الشركاء الدوليون المزيد من الدعم في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، أرحب بتجديد المجلس الوطني للحوار السياسي، الذي لا يزال منبرا أساسيا للحوار الدائم والبناء بين الأحزاب السياسية. وأرحب بتعيين عدد من النساء في الإطار، وإدراج حصص جنسانية في القانون الانتخابي الجديد. وأرحب أيضا بالتقدم المحرز صوب إجراء الانتخابات التشريعية التي طال تأجيلها. وأدعو الحكومة إلى تكثيف جهودها من أجل تهيئة الظروف المفضية إلى إجراء انتخابات تشريعية شاملة للجميع وذات مصداقية. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المزيد من الدعم التقني لهذه الانتخابات.

٧٦ - وإعادة تنشيط اللجان المشتركة الثنائية بين جمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو تبعث أملا جديدا في المنطقة دون الإقليمية. وأهنئ سلطات البلدين على إبداء الثقة والتعاون اللازمين، وأحثهما على الاستفادة من الزخم الحالي من أجل مواصلة تعزيز علاقتهما الثنائية لدعم ”الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى“. وأدعو جميع البلدان المجاورة إلى أن تحذو حذوها وأن تظهر التضامن الإقليمي مع جمهورية أفريقيا الوسطى.

٧٧ - وأرحب ببرامج الدعم الذي يقدمه صندوق النقد الدولي إلى الكونغو من خلال التسهيل الائتماني الممدد، وأحث الحكومة على مواصلة المشاركة في تقدم الإصلاح الاقتصادي، وذلك من أجل تعزيز عودة المسار التصاعدي للحالة الاقتصادية. وأنا متفائل بالتزام الحكومة أن تسعى لتحقيق استقرار الحالة في منطقة بول. ومن أجل الحفاظ على التقدم المحرز، أهاب بالحكومة أن تواصل معالجة البعد السياسي للحالة في تلك المنطقة. وأحث كذلك الحكومة على تسديد مساهماتها إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المدعوم من صندوق بناء السلام، حتى يتسنى تنفيذ مرحلة إعادة الإدماج الأساسية.

٧٨ - وأهنئ حكومة سان تومي وبرينسيبي على ما تبديه من عزم على ضمان الاستقرار السياسي من خلال تعزيز سيادة القانون. ومع ذلك، يجب أن تكون الالتزامات التي عبر عنها قادة البلد في ١٧ أيلول/سبتمبر مدعومة بخطوات واضحة لتحقيق إصلاحات أوسع قوامها حوار حقيقي وشامل للجميع، بحيث تسهم في تحديث قطاع العدل. وستواصل الأمم المتحدة دعم الحكومة في عملية التحديث تلك وفي تشجيع منابر الحوار الشامل، بسبل منها استخدام الخبرة الفنية ذات الصلة.

٧٩ - وفي بعض أنحاء المنطقة دون الإقليمية، ظل عدم إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يولد توترات اجتماعية واحتجاجات على تدهور مستويات المعيشة. ولا يزال تأثير السلطة التنفيذية على الهيئات القضائية والتشريعية يقوض تحقيق العدالة واعتماد تشريعات ممتثلة للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويؤدي بالتالي إلى زيادة الإفلات من العقاب. وأشجّع جميع الحكومات في المنطقة دون الإقليمية على زيادة تعاونها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، حتى تفي بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

٨٠ - ولا تزال الحالة الإنسانية في عدد من الجيوب في وسط أفريقيا تبعث على القلق العميق. وفيما يستمر تزايد الاحتياجات، أصبحت الموارد شحيحة بشكل متزايد وقدرة المجتمعات المضيفة على استيعاب السكان المشردين مستنفدة. وهناك حاجة إلى شراكة حقيقية بين البلدان المتضررة والجهات المانحة من أجل ضمان وجود استراتيجيات مستدامة للاستجابة للاحتياجات الإنسانية، والعمل في الوقت نفسه على معالجة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى تفاقم الحالة البائسة للملايين من الناس. وسأواصل الترويج الكامل لأساليب العمل الجديدة بين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني وتلك الفاعلة في المجال الإنمائي من أجل الاستفادة من مزاياها النسبية وتحقيق نتائج جماعية تحد من العوز والخطر والضعف مع مرور الوقت.

٨١ - وقد أحطت علما بوجه خاص ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر، الذي اعترف فيه بالدور الحيوي الذي تؤديه الشراكات مع شبكات المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على المبادرة بإنشاء تحالف للمجتمع المدني على الصعيد دون الإقليمي هدفه إشراك المجتمع المدني في منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر في وسط أفريقيا. وأشجّع المكتب الإقليمي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على تبادل أفضل الممارسات التي ستكون مفيدة لتحالف المجتمع المدني الجديد، وعلى تقديم الدعم الكامل من الأمم المتحدة لكي يبدأ التحالف عمله على نحو فعال.

٨٢ - وقد لاحظت أيضا أنّ مجلس الأمن قد شجّع المكتب الإقليمي على أن يأخذ في الاعتبار الآثار التي يلحقها تغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، من ضمن عوامل أخرى، باستقرار وسط أفريقيا، ويشمل ذلك الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي. وأرحب بالمشاركة المتزايدة للمنطقة دون الإقليمية في الجهود الرامية إلى حماية الغابات المطيرة في وسط أفريقيا. وأرحب أيضا بزيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي لحماية الغابات المطيرة في إطار الجهود العالمية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ. وأشجّع على مواصلة تعزيز الشراكات ذات الصلة. وستحقق مبادرة غابات وسط أفريقيا فوائد إيجابية هامة لحوالي ٦٠ مليون شخص يعيشون في غابات وسط أفريقيا أو حولها و ٤٠ مليون شخص يعيشون في مراكز حضرية ويعتمدون على الغابات في الحصول على الغذاء والوقود. ونظرا لأن

الزراعة وإنتاج الطاقة الكهربائية في أجزاء كبيرة من أفريقيا يعتمد على غابات وسط أفريقيا، يكتسي الحفاظ عليها أهمية بالغة بالنسبة لسبل العيش والأمن على الصعيد الإقليمي.

٨٣ - ولا يزال القلق يساورني إزاء استمرار التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام على السلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في وسط أفريقيا. وسيتطلب الأمر العزيمة الثابتة من جانب الحكومات في المنطقة دون الإقليمية، وكذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، على التصدي لأثر جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية، بما يضمن التنفيذ الكامل للاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، تحت القيادة المشتركة للاتحاد الأفريقي ولجنة حوض بحيرة تشاد، والمشاركة الفعالة من جانب السلطات المحلية في البلدان المتضررة. وسيبذل المكتب الإقليمي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، مع بقية منظومة الأمم المتحدة، جهوداً منسقة من أجل المساعدة على تحقيق هذا الهدف المشترك.

٨٤ - وأودُّ أن أعرب عن تقديري لحكومات بلدان المنطقة دون الإقليمية، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، ولجنة خليج غينيا، وسائر المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية لتعاونها المتواصل مع المكتب الإقليمي. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات والبلدان المساهمة بقوات لما تبديه من تفانٍ والتزام بخدمة السلام والاستقرار. وأعرب عن امتناني لحكومة غابون وشعبها على حسن ضيافتهما ودعمهما للمكتب الإقليمي. وأود أن أتوجه بالشكر إلى مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في وسط أفريقيا، بما في ذلك رؤساء عمليات الأمم المتحدة للسلام ومكاتبها الإقليمية وأفرقتها القطرية وسائر الكيانات، للدعم الذي تقدمه إلى المكتب الإقليمي ولتعاونها معه.

٨٥ - وختاماً، أود أن أتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص، فرانسوا لونسيني فال، وإلى موظفي المكتب الإقليمي لما يقدمونه من دعم متواصل إلى الجهود الإقليمية الرامية إلى النهوض بقضية السلام والأمن في وسط أفريقيا.